

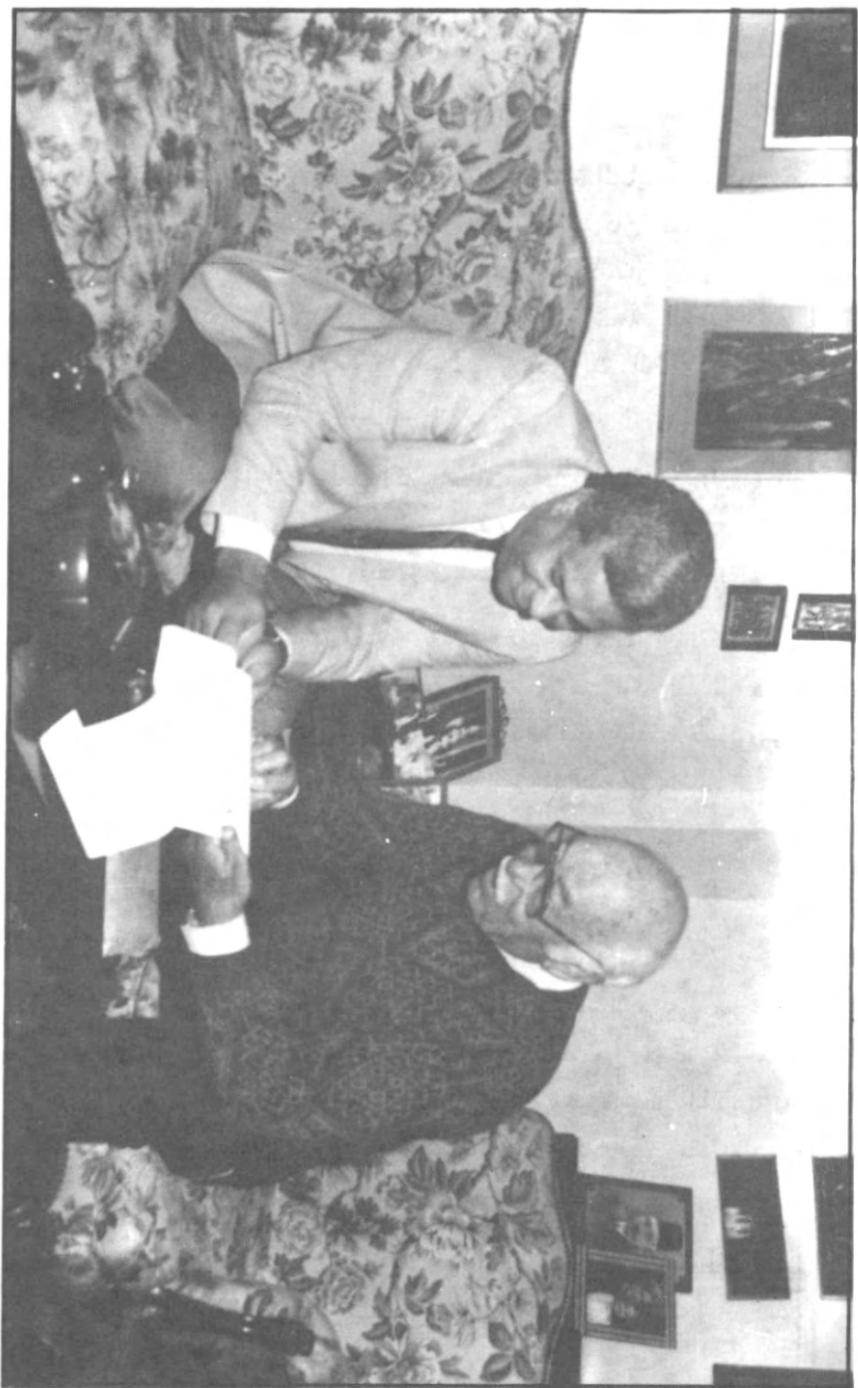


المهندس سيد مرعى

وتجربة عمرها ٤٠ سنة فى البرلمان المصرى

- ياساسة البلاد العربية اختلفوا فى كل ما تريدون، ولكن اتفقوا على نقطة واحدة.. طعامنا.. لا بد أن ننتجه نحن ويجب ألا نستورده.
- لا تقتلوا الديمقراطية باسم الديمقراطية.
- الحرية التى أعطاها مبارك ستخلق مناخا حزبيا حقيقيا.
- قبل الثورة كان الوعى السياسى شبه متكامل، وكان البرلمان يمثل حقائق ملتصقة بالشعب.
- أى حزب فى أى بلد ديمقراطى يستهدف الوصول للحكم.. وهذا حق لا يجوز انكاره.
- أحزاب ما قبل الثورة كانت مبنية على ثقة الشعب برئيس الحزب وكان من حق أى انسان انشاء حزب.

- حل الأحزاب كان وسيلة الثورة لتأمين نفسها ضد وقوع انقلابات خطيرة.
- السادات كان يشعر بينه وبين نفسه بأنه لن يستطيع ولا يرغب في أن يكون صورة طبق الأصل من عبد الناصر.
- مبارك نجح في تعميق تجربة الديمقراطية بحرية الصحافة وحرية المعارضة.
- الأحزاب الموجودة لا تمثل ثقلا كبيرا على مستوى الخريطة الشعبية.
- كل الأحزاب الآن جرائد وراءها أحزاب، وليست أحزابا وراءها جرائد.
- لا بد من تغيير قانون الأحزاب ويجب ألا نسمح بوجود أحزاب تحت الأرض.
- عضو مجلس الشعب لا بد أن تتاح له فرصة الكلام حتى يحصل على ثقة الجماهير.
- ما يحدث الآن سيؤدى إلى تواجد حزب حقيقى.. ولكن علينا أن نحذر قتل الديمقراطية باسم الديمقراطية.
- ما أراه فى مجلس الشعب الآن مظهر لا وجود له فى العالم كله.
- التزوير يهدد أى برلمان قبل أن يولد.. وبسببه سقطت مرة فى الانتخابات.
- من فوق المنصة قلت للسادات.. ياريس لا تقاطع.. أعطنى حقى فى إدارة الجلسة.



الشيخ سيد مرعي

يحتل المهندس سيد مرعى موقعا بارزا في تاريخ الحياة النيابية في مصر.. فقد بدأ حياته السياسية مبكرا حيث نشأ في بيت سياسي، فقد كان والده نائبا بارزا في البرلمان، وعندما بدأ مسيرته في العمل النيابي عام ١٩٤٤ كان أصغر الأعضاء سنا حيث لم يكن قد بلغ الثلاثين عاما ووقتها أثرت ضجة كبرى وتعددت الطعون، وقد أكمل السن القانونية بعد عدة شهور وقبل نظر الطعون ومنذ ذلك الوقت بدأ مسيرته مع الحياة النيابية.

كان للرجل مواقف وآراءه، ولعل أكثر محطات رحلته أهمية هي الفترة التي رأس فيها مجلس الشعب لدورتين شهدتا أحداثا هامة، وكانت له بصمته المميزة في إدارة الجلسات بحكمة واقتدار وأصبح صاحب مدرسة مميزة في هذا المجال.

والمهندس سيد مرعى يتسم بقدرة خاصة على مواجهة المواقف واتخاذ القرارات الحاسمة وفقا لقناعاته وهي صفة لازمته في مشواره الطويل داخل حقل ألقام السياسة المصرية، كما كانت له مواقفه الخلافية الحادة.. فقبل الثورة تصدى بشجاعة ضد الحزب الذي ينتمى إليه - مؤيدا لصدقي باشا.. بل كاد يفصل من حزبه لكنه أصر على موقفه ولم يعبأ بشيء..

كثيرة هي المواقف التي كانت للرجل فيها مواجهات سببت له الكثير من المواقف المضادة..

إن التجربة الثرية التي حفلت بها مسيرة المهندس سيد مرعى مع الحياة السياسية والنيابية في أحقاب متعاقبة واقتراجه الشديد من موقع الأحداث ومشاركته في صنع كثير من القرارات الهامة، كل ذلك وغيره يجعل الحديث معه حول مسيرة التجربة الديمقراطية في مصر شهادة لها أهميتها ليس فقط بالنسبة للماضي وإنما للحاضر والمستقبل.

من هنا أقول ان قراءة متأنية لهذا الحديث.. بل إن الوقوف على محطاته الهامة تمثل أهمية كبرى في صفحات هذا الملف عن «التجربة الديمقراطية في مصر».

التجربة البرلمانية

* يقول المهندس سيد مرعى الذى عاصر التجربة البرلمانية والحزبية قبل ثورة ٥٢ عن أهم ملامح التجربة؟.

- لا بد أن نرجع بالذاكرة للفترة التى كانت قبل عام ١٩٥٢ نرجع بالذاكرة لبداية العمل السياسى الحقيقى فى مصر، أو بمعنى آخر للعمل الحزبى المستند إلى جماهيرية وشعبية قوية جدا، وأعنى بذلك فترة الاستعمار البريطانى لمصر.. والفترة التى كان فيها سعد زغلول رئيسا للوفد المصرى بتاريخه الطويل والعريق... والذى لا أريد أن اتطرق إليه تفصيلا لأنه يحتاج إلى وقت طويل جدا ولكن الشاهد فى هذه الفترة أن سعد زغلول كان يقود أمة شعبها كله معه، وأستطيع أن أقول إن شعبية سعد زغلول وصلت إلى الحد الذى كان فيه الناس فى القرى يتناقلون أحيانا حكايات عن أن أحدهم استيقظ يوما فوجد اسم سعد زغلول مكتوبا على ورقة فول مزروعة فى أرضه.. المعنى أن الناس أصبحت تنظر إلى سعد زغلول كأنه شخصية مقدسة، فإذا تكلمت عن البرلمان الذى أنشأه سعد زغلول وتعرضنا لبعض الحوادث الشهيرة فى تاريخه فسنجد فيها الواقعة التى عارض فيها الدكتور أحمد ماهر وكان عضواً بحزب الوفد، عارض سعد زغلول وتصور الكثيرون أن هذه المعارضة من شأنها أن تحل بنظام الوفد.. وبمستقبل أحمد ماهر الذى كان شابا وقتها. لكن العكس حدث فقد قام سعد زغلول باستدعاء أحمد ماهر إلى مكتبه لإتمام مناقشة الموضوع بهدوء والذى أريد أن أقوله إن الوعى السياسى فى هذه الفترة كان وعيا سياسيا شبه متكامل، وأن البرلمان فى هذا كان يمثل حقائق ملتصقة بالشعب بدليل حله مرات عديدة لأن الملك أحيانا والانجليز أحيانا أخرى كانوا لا يرضون عنه.

من إستعراض تاريخ حزب الوفد سنجد أيضا أنه بدأت تظهر فيه انقسامات وهى ليست مسألة غريبة لأننا إذا عدنا إلى التاريخ فسنجد أن كثيرا من

الأحزاب القوية والكبيرة في أماكن مختلفة من دول العالم نجد أنها تنقسم، وهكذا انشق عن حزب الوفد ما سمي بالهيئة السعدية بزعامة د. النقراشي وكان هناك الحزب الوطني المعارض الذي لا يمثل جماهيرية كبيرة ولكنه كان يمثل مبدأ لم يتغير، وهو لا مفاوضات إلا بعد الجلاء، كان هذا مبدأ الحزب الوطني وكان يرأسه في ذلك الوقت حافظ باشا رمضان فإذا نظرنا بمنظار سياسي إلى الموقف فسنجد حزبا يمثل أغلبية ساحقة هذه الأغلبية الساحقة تجمع شعبية كبيرة وحزبا يمثل أصحاب الأملاك وهو حزب الأحرار الدستوريين وحزب يميل إلى أن يكون يساريا ويؤكد أن مبدأه أنه لا مفاوضة مع الإنجليز.. في هذا الإطار تجد أن المفاوضات المصرية كان من أقوى ما يمكن.. لأنه أولا يفاوض ووراءه أغلبية شعبية..

ويفاوض وهناك معارضة حقيقية.. إذا قفزنا الفترة التي مات فيها سعد زغلول ووصلنا لعهد مصطفى النحاس باشا. كان النحاس يمثل جماهيرية كبيرة وكانت هناك رغم ذلك معارضة حقيقية له.. والذي أريد أن أقوله بمناسبة هذا الكلام انه لو كان الاتحاد الاشتراكي الذي كان موجودا في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد انقسم وخرجت منه معارضة حقيقية لكان أفضل للاتحاد الاشتراكي.. وعموما بالنسبة لتجربة الممارسة البرلمانية فقد مارست هذا النوع من النشاط السياسي وكنت أصغر أعضاء البرلمان سنا عندما دخلت المجلس كانت وقتها سني ٣٠ سنة إلا شهرين، وكان هناك طعن بأن سني غير قانونية لعدم بلوغى الثلاثين عاما ولأنني كنت أنتمى للهيئة السعدية فقد كنت أنتمى للحزب..

وبالتالي تأخرت لجنة الطعون شهرين حتى استكملت الثلاثين عاما ولم يعد هناك وجه لاقامة الدعوى..

في ذلك الوقت كنت مشبعا بالمبادئ، لكن الحقيقة أنني لم أكن منتميا للحزب قبل ذلك الوقت بل إنها كانت المرة الأولى التي ادخل فيها مقر الهيئة السعدية يوم أن رشحت للبرلمان.. والذي هو الذي كان ينتمى للحزب، في ذلك الوقت لم يكن ممكنا أن تقول إن الأحزاب المصرية لها انتهاء ايديولوجي وإنما كانت قضايا

الجلء والسودان هي الشغل الشاغل للأحزاب المصرية أكثر من أى
أيدولوجيات، الهدف كان واحدًا لكن الوسائل تختلف، وكانت الوسائل المختلفة
مرتبطة بالأشخاص الموجودين فى الأحزاب أكثر منها ارتباطًا بأهداف معينة
لأحزاب معينة.

استخلص من هذا أن مجموعة الأحزاب قبل الثورة لم تكن لها ايدولوجية
معينة وإنما كانت مبنية على ثقة الشعب برئيس الحزب الموجود.

إن الوسيلة فقط كانت تختلف من شخص لآخر، البعض يقول المفاوضات،
البعض الآخر يقول لا مفاوضات.. وهكذا.. وإذا رجعنا بالذاكرة لحادثة
مشهورة جدا وهى حادثة ٤ فبراير عندما هاجمت الدبابات الانجليزية قصر
عابدين وعلى إثرها تولى النحاس باشا الوزارة.. أحمد ماهر اتهمه بالخيانة
الوطنية.. النحاس باشا من وجهة نظره قال إذا رفضت تولى الوزارة فى هذه
الفترة بالتحديد كان الانجليز سيتدخلون تدخلًا سافرًا.. إذن فلا أستطيع أن
أقول إن النحاس باشا كان خائنا عندما قبل الوزارة فى ٤ فبراير.. ولا أستطيع
أيضًا أن أقول إن أحمد ماهر كان خائنا عندما اتهم النحاس باشا بالخيانة
الوطنية.. ولكنى أقول إنها مسألة خلاف أساسى فى وجهات النظر.. اختلاف
الوسائل كان مسألة واضحة فى ذلك الوقت.. البعض منهم كان يرى أنه
لا وصول للأهداف التى يريدتها الشعب المصرى إلا بأن يكون هو المتولى
للحكم.. وهذا حق من حقوق الأحزاب لا يجوز إنكاره.. أى حزب فى أى بلد
ديمقراطى يجب أن تكون غايته ونهايته أن يتولى الحكم.. من هنا كانت الوزارات
الائتلافية سابقًا تنفك لماذا؟.. لأنه لم يكن يربط بينها أى شىء مجرد أفراد.
حتى توقيع معاهدة ٣٦ وخطبة النحاس باشا الشهيرة فى محطة مصر والتى قال
فيها إن الصداقة مع الانجليز صداقة أبدية لا يمكن أن نعتبرها خيانة وطنية،
بدليل أن النحاس باشا عندما ألقى المعاهدة قال إننى وقعت هذه المعاهدة
بيدى.. وبيدى أليها.. ولهذا أقول إنه عندما وقع هذه المعاهدة كان متيقنا أنه
لا ينظر إلا لمصلحة مصر.. وعندما ألغها كان متيقنا أنه لا يبغي إلا مصلحة
مصر.

هنا أقول إنه كانت هناك قوتان تؤثران في ذلك الوقت في مجريات الأمور وأقصد بها القصر والانجليز.. وعموما فالنتيجة التي يمكن الخروج بها من استعراض كل هذه المرحلة التاريخية أن البرلمان كان ممثلا لأحزاب والأحزاب كان لها نظام - وليس أيديولوجية - هذا النظام يتبع إدارة الحزب وحقيقى أن بعض المسائل الهامة كانت تناقش نسبيا قبل أن تدخل المجلس بمعنى إنه إذا عرض مشروع قانون فقبل عرضه كانت تجتمع الأحزاب وتناقش القانون، وكان مفروضا أن يكون هناك التزام حزبي بحيث لا يسمح لعضو البرلمان بأن يتكلم بعد ذلك في هذه القضية أمام البرلمان.. وأذكر هنا حادثا خاصا بوزارة الهيئة السعدية التي تركت الحكم وجاءت بعدها وزارة اسماعيل باشا صدقي وكانت تربطني صداقة به وبزعماء الأحزاب بصفة عامة في هذا الوقت طالبت في الهيئة السعدية رغم معارضة الجميع بمنحه الثقة، وقلت ليس معنى خروجنا من الوزارة أن نسحب منه الثقة لمجرد أنه جاء ليتولى الحكم بعدنا، ثم إن هذا الرجل كان يمتاز رغم عدم جماهيريته.. بأفقه الواسع.. المهم قالوا لا.. لا بد من سحب الثقة، ولا بد أن نلتزم بهذا تبعا لتقاليد الإلتزام الحزبي، في الوقت نفسه اتصل بي صدقي باشا وقال يهمني رأيك ووجدت نفسى في حيرة بالغة هل ألتزم بقرار الحزب الذى أنتمى إليه أو ألتزم بأفكارى الخاصة.. وكان الحل من وجهة نظرى أن أتجنب حضور الجلسة التى ستم فيها مناقشة موضوع الثقة.. وهكذا أخذت عربتى وانطلقت بعيدا عن المجلس ووجدت نفسى أتوجه إلى مكتب صديق لى فقال لى موقفك هروب سياسى لا بد أن تسجل رأيك.. فعدت للمجلس وأعلنت رأى بوضوح.. منح الثقة لصدقي باشا.. واجتمعت الهيئة السعدية وقررت فصلى وان لم يتم تنفيذ هذا القرار.

من هنا أقول إن إحدى سلبيات هذه الفترة هى عدم تربية الكوادر الشبابية انها أيضا نفس سلبية هذه الفترة.

الأحزاب المصرية

ويقوم المهندس سيد مرعى الأحزاب المصرية التي كانت تعمل في فترة ما قبل ثورة يوليو وحرية المناقشات داخل البرلمان في هذه الحقبة فيقول:

- كما قلت لك كانت هذه الأحزاب مرتبطة بمدى الثقة في الأشخاص.. لكن الأغلبية كانت وفدية.. هل لأسباب أيديولوجية؟ غير صحيح.. الصحيح هو أن التمثيل النيابي كان مرتبطا بشخصيات، وهذه الشخصيات كانت تبحث عن تأييد إما شعبي.. وإما تأييد من الإنجليز.. وإما تأييد من القصر.. وإما تأييد من كل هذه الاتجاهات مجتمعة.. التأييد الشعبي كان متوافرا لحد ما في الوفد أو الهيئة السعدية.. لكن في الوقت نفسه وجد الوفد انه يترك الحكم عادة بعد شهور من توليه الوزارة، ولأن الوفد له أسباب مشروعة في البقاء في الحكم فقد أخذ يبحث عن وسيلة للبقاء.. وهنا كانت نقطة تحول هامة في تاريخ الوفد.

حرية المناقشة

إن حرية المناقشة كانت مرتبطة برأى الحزب.. كل حزب له المتكلمون باسمه داخل البرلمان لكن رئيس المجلس سواء كان حزبيا أو غير حزبي.. كان يتسم دائما بالحياد الكامل في المناقشات، طبعا إلا في أحيان ضئيلة جدا.. في الوقت نفسه تستطيع أن تقول إن المجلس كان محل اهتمام كبير جدا من الجماهير لأن المجلس يمثل قاعدة شعبية. من هنا كانت المناقشات داخل البرلمان لها مستواها المرتفع الذي يجذب القاعدة الشعبية لتابعها.

هذه ملامح الحركة الحزبية باختصار قبل الثورة.. لم يكن ممكنا أن تقول ان هناك أحزابا منطلقة بمعنى وجود الأحزاب الديمقراطية ولا تستطيع أن تقول إنه لم يكن هناك نظام حزبي، فقد كان من حق أى انسان إنشاء حزب.

التقاليد الحزبية

لقد كانت التقاليد الحزبية في ذلك الوقت تقاليد ديمقراطية.. في وقت من الأوقات كان المعارض الوحيد في مجلس الشيوخ عبد الحميد عبد الحق ومع ذلك كان صوته يسمع دائما ولم يمنع من الكلام.. لكن بصفة عامة نقول إن الممارسة داخل الحزب كانت تؤهل العضو البرلماني لممارسة دوره، وهنا تحضرنى واقعة أذكر تفاصيلها جيدا.. كان د. أحمد ماهر أحد البرلمانيين المعتاة في مصر.. وفي الوقت نفسه أيضا كان فكري أباطة أحد البرلمانيين المشهورين.. وعندما كان يتطرح أحمد ماهر وفكري أباطة على أمر من الأمور كان مجرد متابعة مناقشتها متعة.. أنا شخصيا استفدت من الاثنين، أحمد ماهر كان مندفعاً في الرأي قوى الحجة سريع البديهة.. وفكري أباطة أيضاً.

ثورة يوليو

- عندما بدأت ثورة يوليو لم تبدأ بالديمقراطية ولكنها بدأت بالشروط المعروفة التي أعلنت.. هذه الثورة كانت مكونة من عناصر شابة.. وفي اقتناعي أن هذا الشباب كان يمتلئ بالوطنية بحيث سيطرت عليه فكرة أنه عندما يحكم فسيحكم لصالح الشعب مائة في المائة دون حاجة لانتظار نصيحة بدليل انهم حلوا الأحزاب وهم أيضا لم يبدأوا بحل الأحزاب وإنما طلبوا من زعماء الأحزاب تطهير الأحزاب، قالوا لهم طهروا أنفسكم.. وكانت النتيجة وقوع الأحزاب بعضها في بعض.. لأنه لم تكن هناك كوادر شبابية، وبالطبع لم تكن هناك وسيلة للثورة لكي تؤمن نفسها غير حل الأحزاب.. وإذا لم يحدث هذا فقد كانت الثورة ستعرض لانقلابات كبيرة وخطيرة.

ويواصل المهندس مرعى شهادته عن التجربة الديمقراطية ومسيرتها في ظل ثورة يوليو فيقول:

بعد الاجتماع الشهير بين عبد الناصر وباقي قادة الثورة الذى أعلن فيه عبد الناصر تمسكه بالديمقراطية على عكس قادة الثورة الذين قالوا لعبد الناصر ثقتنا فيك كبيرة.. بعدها تولى عبد الناصر المسئولية، هنا بدأ جمال عبد الناصر يشعر أن القيادات يجب أن تكون قيادات تنظيمية منتسبة إلى النظام. بعدها تكون الاتحاد القومى، وهو نظام أقرب ما يكون للحزب الواحد، أو هو حزب واحد ثم الاتحاد الاشتراكى.. إنما طوال الوقت كان عبد الناصر يشعر أنه ليس هناك سند جماهيرى شعبى للثورة.. كان يوجد رأى عام شعبى قوى جدا مع الثورة، لكن ليس سندا جماهيريا منظما في صورة حزب. وظل السؤال الحائر مطروحا منذ سنوات طويلة وحتى اليوم ذلك السؤال هو لماذا لم يطبق عبد الناصر الديمقراطية رغم انه نادى بها في البداية؟

.. في الواقع لا أحد يعرف هل كان يقصد هذا أم أنها كانت مجرد خطوة تكتيكية، ومع ذلك فنحن نعلم جمال عبد الناصر كثيرا إذا قلنا إنه لم يكن ديمقراطيا.. فإذا قلت ان عبد الناصر كان يستأثر برأيه دون استشارات فهذا ليس صحيحا، لكن عبد الناصر كان يجمع وزراءه ومكاتبه السياسية بعد أن يقرأ.. وعبد الناصر كان يقرأ جيدا.. ثم يشاورهم، وهذا في حد ذاته نزعة ديمقراطية، لكن في الوقت نفسه إذا كان مقصودا بالديمقراطية حرية الرأى والتعبير عنه وحرية تكوين الأحزاب، فمن هذا المنطلق لم يكن عبد الناصر ديمقراطيا..

ثلاث مراحل

وفي محاولة لتقييم المراحل الثلاث لثورة يوليو: عبد الناصر.. السادات.. وحسنى مبارك يقول المهندس سيد مرعى:

كما قال الرئيس حسنى مبارك كل زعامة لها لونها ولها شكلها وكل زعيم له أسلوبه وطريقة عمله.. عبد الناصر كانت اهتماماته بقضايا القومية العربية وجمع ولم شمل العرب.. مهتم بأن تأخذ حيزا كبيرا ليس فقط بالنسبة للساحة العربية ولكن بالنسبة للساحة الدولية أيضا.. ومصر لعبت دورها فى أفريقيا وآسيا ودول العالم الثالث كلها.. هى التى فتحت باب الاستقلال لكثير من الدول، أما الأخطاء التى وقعت فى هذه الفترة فهى أخطاء النظام نفسه، ربما يتحمل جمال عبد الناصر جزءا من هذه المسؤولية.. والحقيقة أنى أقسم فترة حكم عبد الناصر لقسمين: القسم الأول: منذ تولى عبد الناصر المسؤولية وحتى الوحدة مع سوريا.. والقسم الثانى: الانفصال.. القسم الأول قسم نموذجى مشرق لتطور ضخم.. القسم الثانى مرحلة اتسمت بالقرارات العصبية.. وفى السياسة عندما تتداخل العصبية فاحتمالات الخطأ كبيرة جدا.. هذه هى فترة حكم عبد الناصر التى أقول عنها أيضا إنها اتسمت بعدم وجود حرية صحافة وعدم وجود معارضة حقيقية، ولعلك تذكر لجنة الدستور التى وقف فيها خالد محمد خالد وعارض عبد الناصر والآثار التى ترتبت على هذا.

وبالنسبة لمرحلة السادات، فالحقيقة أن الرئيس السادات كان يشعر بينه وبين نفسه أن أسلوبه يختلف كثيرا جدا عن عبد الناصر.

حتى فى جلساته الخاصة كثيرا ما كان يردد لست عبد الناصر.. لا أستطيع أن أكون صورة طبق الأصل منه، لكن تبين فيما بعد عندما مارس السياسة بطريقته انه قادر أن يفعل ما فعله عبد الناصر.. عبد الناصر أمم القناة والسادات عمل حرب أكتوبر.. جمال عبد الناصر حرر كثيرا من بلاد العالم الثالث، أنور السادات حرر سيناء.. أذكر للسادات واقعة كنت أنا أحد أطرافها.. ففى مؤتمر عام للاتحاد الاشتراكى تحدثت فى خطبة عامة قلت فيها إن الاتحاد الاشتراكى لا يمثل جماهيرية، وإن القنوات بينه وبين الشعب مسدودة وأنه لا بد من تغيير.. وهذا الكلام تقبله السادات، أما المؤتمر فقد احتج وقرر فصل سيد مرعى لكنى بقيت وتطور الاتحاد الاشتراكى، وتم تشكيل اللجان التسع التى عارضها كثيرون وكان الرئيس على وشك أن يحلها.

ثم ظهرت فكرة المنابر.. وكانت هناك فكرتان.. أن تكون هذه المنابر منابر ثابتة.. منبر يميني ومنبر يسارى ومنبر للوسط.. الفكرة الثانية أن تكون هناك منابر متحركة.. ثم فاجأنا الرئيس بتطوير فكرة المنابر إلى أحزاب.. وتكونت الأحزاب السياسية.. وأعطيت الصحافة قدرا من الحرية، وأصبحت الاجتماعات المباشرة بين الرئيس والصحفيين متعددة وان جاءت النهاية غريبة بالقبض على مجموعة كبيرة من مختلف الاتجاهات السياسية وهي حادثة يعرفها كل الناس حدثت قبل وفاة السادات مباشرة.

أما بالنسبة للرئيس مبارك فقد استمر في خط الديمقراطية بشكل أقوى.. حقيقة نجاح في تعميق التجربة.. بدليل تكوين حزب الوفد.. ويمتاز عهد الرئيس مبارك بحرية مطلقة يلاحظها الجميع في الصحافة.. حرية المعارضة.. لكن السؤال هو: هل تمثل الأحزاب القائمة حاليا على مستوى الخريطة الشعبية ثقلا كبيراً.. وفي رأبي أن الأحزاب القائمة لا تمثل، ثقلا كبيراً، كما كانت أيام سعد زغلول مثلاً.. بما في ذلك الحزب الوطني الذي تنقصه الكوادر الداخلية.. وخاصة في الريف.. وهي نقطة خطيرة.. لأنه ليست هناك انتقاءات حزبية قائمة حتى لحزب الوفد نفسه.. ونستطيع أن نقول إن الوفد جريدة وراءها حزب.. وليس حزبا وراءه جريدة.. الكلام نفسه بالنسبة للأهالي وباقي الأحزاب.. حتى بالنسبة للحزب الوطني.

النظام الذي بنى عليه الحزب الوطني هو نظام الاتحاد الاشتراكي.. الحزب الوطني أيضا يحتاج إلى القادرين على مواجهة الجماهير في مختلف انحاء مصر.. بحيث تنجذب لهم الجماهير وتستمع إليهم ويسمعونها.. فيتأثر الاثنان ببعض.. ليس هناك تفاعل حقيقي.. وبالتالي ليست هناك كوادر حقيقية.

بصراحة كل الأحزاب ليس لها كوادر باستثناء حزب العمل الذي له جزئية من الكوادر مبنية على انتهاء جزء من الجماعات الإسلامية إليه.

* ويحدد الفارق بين الممارسة البرلمانية قبل وبعد الثورة فيقول المهندس / سيد مرعى:

- قبل الثورة كنت تستطيع أن تقول ما تريد لأن الدستور كان يحميك، فلم يكن يستطيع أحد أن يعتدى على حريتك.. إلا في ظروف الأحكام العرفية أو التواطؤ من السراى أو الإنجليز، وهذا قطعاً من عيوب هذه الفترة، وكان البوليس السياسى يلعب دوراً أدى إلى اعتقال عدد كبير من السياسيين والصحفيين دون محاكمة.. أما في عهد عبد الناصر فكان نظام الحزب الواحد ولا يستطيع النقد إلا في حدود معلومة لموضوع معين لا يمت للسياسة بصلة.. نستطيع أن نقول إن هذه الفترة في الحياة البرلمانية كانت فترة تتسم بالمناقشات داخل إطار معين ومحدود أكثر منها مناقشات ديمقراطية واسعة.

في عهد السادات خاصة بعد انشاء المنابر كان هناك نوع من حرية المناقشة داخل مجلس الشعب.

الانتخابات

* يقودنا هذا الكلام للحديث عن الانتخابات قبل الثورة والآن؟
وحول العملية الانتخابية قبل الثورة يستطرد المهندس / سيد مرعى قائلاً:

- قبل الثورة كانت الانتخابات فردية دائمة، أما الانتخابات بالقائمة فلم تجرب إلا في الفترة الحالية، وبكل أمانة لا أستطيع أن أقول أى النظامين أفضل؟ فالواقع أن القائمة لو نظمت أكثر باعطاء حرية أوسع.. ربما تكون أنسب، وفي الوقت نفسه سنجد أن القائمة تقييد على الحريات.. خاصة أن الشعب أو الناخب ينتخبك على أساس من أنت - كفرد - وتتنمى لمن.. وكيف ستخدمه.. فإذا كنت وسط قائمة مكونة من ثلاثين مرشحاً فكيف سيرفك وبالتالي أصبح هناك انفصال بين الحزب والجماهير، لكن من الناحية الأخرى فإن العضو بالانتخاب الفردى متماد في وعوده، ولذلك نجده ينسى رسالته الأساسية في المجلس ويهتم فقط بخدمة أفراد دائرته.

الحقيقة أن هناك قدراً كبيراً من الحرية هذه الأيام خاصة فيما يتعلق بحرية

الصحافة.. بل إننا لو قارنا مصر بالدول العربية وبدول العالم الثالث فبلا شك إن مصر تتمتع بقدر كبير من الحرية.. لكن هل الحريات في مناقشة المجلس موجودة أو غير موجودة، أحيانا تكون موجودة وأحيانا لا تكون فإذا عرض موضوع له حساسية معينة فالأغلبية لا تعطى الفرصة الكافية وأحيانا المعارضة تفهم المسألة على أنها هي التي تملى السياسة، وأنه ما لم يتم اتباع رأيها فإن هذا خطأ، لكن بصفة عامة نحن في فترة تطور ايجابية نحو تكوين أحزاب حقيقية، والأحزاب إذا لم يكن السند الشعبى لها غير كامل فالحزب يغير رأيه كما يريد لكن عندما يكون هناك سند شعبى كامل لا يستطيع المعارض أن يتكلم إلا في الحدود التي فوضه فيها الشعب ولا يستطيع المؤيد ان يتكلم إلا في الحدود التي فوضه فيها الشعب.

الحزب الحاكم

* وعن الدور الذى يجب أن يلعبه الحزب الحاكم فى دولة من دول العالم.. يقول:
- أتصور أن الأحزاب الحاكمة فى أى مكان فى العالم هى الأحزاب التى لها أغلبية، فهى ان لم تكن فى تصرفاتها مستندة إلى كوادر شعبية باستمرار فهى ستفقد شعبيتها، فى أمريكا مثلا لهم كوادرهم، من هنا أقول إن حزب الأغلبية ما لم يستند إلى كوادره وإلى حرية الحركة وسرعة الحركة يفقد شعبيته.

تزوير الانتخابات

* قلت للمهندس سيد مرعى:
فى كل انتخابات عامة تثار مسألة التزوير.. ليس فقط هذه الأيام ولكن منذ
عرفت مصر الانتخابات.. ما رأيكم؟؟

- التزوير هو أخطر مشكلة تهدد دائما أى برلمان، فالتزوير يهدد المجلس قبل أن يولد، وهو يحدث بطريقتين.. طريقة مباشرة.. وطريقة غير مباشرة في مصر وأقول هذا الكلام بحكم التجارب، وقد حدث أن سقطت مرة في الانتخابات نتيجة التزوير.. وقتها كانت الهيئة السعدية في الحكم ثم خرجت منه وجاءت وزارة حسين سرى وأجرت انتخابات تمهيدا لأن يجيء النحاس باشا.. وعرض على أن أدخل الانتخابات مستقلا في مقابل أن يتركوا لى الدائرة لكننى رفضت هذا فتكتلت وزارة الداخلية ضدى، وفي عهد الرئيس الراحل عبد الناصر تكررت القصة بصورة أخرى، كانت هناك انتخابات للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى بحيث تكون هذه اللجنة هى التى ستمثل اللجنة الاستشارية العليا للرئيس الراحل، وفي جلسة لمجلس الوزراء أعلن عبد الناصر أنه سيسمح للوزراء بدخول هذه الانتخابات ثم قال: لكن طبعا لن يرشح أحد منكم نفسه..

لكننى قلت لعبد الناصر.. سأرشح نفسى واتفقت مع عزيز صدقى وحسن عباس زكى على ترشيح أنفسنا.. كان اعتمادى على جماهيريتى بين المزارعين المصريين، فأنا منفذ قانون الاصلاح الزراعى، ولم أكن أجلس فى مكتبى وأنا وزير للزراعة يوما واحدا، كان الفلاحون يعرفونى جيدا.. المهم دخلنا الانتخابات وكنت قد التقيت بالمرحوم شعراوى جمعة وزير الداخلية فى وزارة الداخلية وأكد لى أنه لن يتدخل، ولكننى سقطت فى الانتخابات.. بعدها التقيت بالرئيس عبد الناصر وفهمت لماذا سقطت.

دور المنصة

* ويحدد المهندس / سيد مرعى دور المنصة وقد كان أبرز من شغل موقع رئيس مجلس الشعب:

- بالنسبة لدورى فى المنصة أولا: لم أكن أجلس عليها أبداً إلا بعد قراءة كل ما يتعلق بالجلسة بما فى ذلك مواد الدستور المتعلقة بالمناقشات التى ستدور،

ثانياً لأننى كنت رئيساً مستقلاً ولأننى لم أكن أنتمى لأى حزب: لا حزب مصر ولا الحزب الوطنى الديمقراطى، لم أكن أدخل أى جلسة بقرار مسبق لم أكن طرفاً، بمعنى آخر لم أكن أمثل الجهاز الحكومى.. وكان هذا محل نزاع بينى وبين الجهاز الحكومى دائماً، لم أكن أمثل رغبات السادات الذى للأمانة لم يكن يتدخل قبل القرار ولكن بعده..

فأحياناً كان يبدى غضبه أو رضاه عن القرار، حتى لقد وصل الأمر إلى حد أن الحكومة كانت تتصور فى ذلك الوقت أننى أريد احراجها وهذا ليس صحيحاً - للتاريخ - فقد كنت أودى دورى من منطلق حيادى تماماً بالإضافة إلى أننى كنت أحاول أن أرسى تقاليد صحيحة، وقد تسبب هذا ليس فى خروجى من المجلس ولكن من النظام كله، فقد كانوا يقولون لى أنت تعطى للمعارضة فرصة للكلام فأقول الأفضل أن يتكلموا هنا.. أنت لا تتيح لنواب الحكومة الرد.. فأقول لهم.. علموهم أن يردوا.. وفى النهاية يحدد أهم وظائف مجلس الشعب فيقول:

- دوره الرقابى.. ومبعث الدور الرقابى فى مجلس الشعب يجب أن يكون من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، وهو جهاز يتبع مجلس الشعب.. لكن هذا لا يحدث، وعندما كنت رئيساً للمجلس كنت أوجه المعارضة وأقول لها بدلاً من الكلام بدون أسانيد استعينوا بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات.